

Distr.: General
25 June 2015
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه المحضر الموجز للأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن تحت رئاسة تشاد
في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر المرفق). وأعدت هذه الوثيقة تحت إشرافي
بعد التشاور مع سائر أعضاء المجلس.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد زين شريف
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)
مقدمة

عقد مجلس الأمن ٢٩ جلسة خلال فترة تولي تشاد رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، منها جلستان مغلفتان و ٢٧ جلسة علنية. وتضمن هذا المجموع ٣ جلسات مناقشات مواضيعية؛ و ١٤ جلسة مشاورات غير رسمية عُقدت في قاعة المجلس؛ و ٧ جلسات عقدت عن طريق الاتصال بالفيديو. واتخذ المجلس ٨ قرارات، واعتمد ٤ بيانات رئاسية وأصدر ١٠ بيانات صحفية.

وتناول المجلس المواضيع التي نظر فيها بحسب الترتيب المحدد في برنامج العمل الذي اعتمده المجلس في جلسته الأولى برئاسة تشاد، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، وشمل مواضيع من مختلف أنحاء العالم. ونوقشت أيضاً بعض المسائل التي لم تكن قد أدرجت في البرنامج في أول الأمر. وشملت هذه المسائل الحالة في غامبيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والشرق الأوسط الذي أُتخذ بشأنه قراران.

أفريقيا

ليبيا

في إحاطة قُدمت في الجلسة ٧٣٤٥ التي عُقدت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وأعقبتها مشاورات، قدم السيد أوليفيه ندوهونغوريهي، نائب الممثل الدائم لرواندا، متكلماً باسم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، تقريراً إلى المجلس عن عمل اللجنة في الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وأكد ممثل ليبيا أن السلطات الشرعية الليبية شريكة لمجلس الأمن في الجهود الرامية إلى كفالة ألا تستطيع الأطراف من غير الدول أو المنظمات الإرهابية انتهاك الحظر. وطلب من المجلس تفادي التعامل مع الجماعات المسلحة على قدم المساواة مع الحكومة الشرعية. وطلب كذلك من مجلس الأمن أن ييسر حصول الجيش الليبي على أسلحة ومعدات لتحقيق النصر على الإرهاب واستعادة مؤسسات الدولة، وأن يكلف الأمانة العامة بإعداد

خطة لمساعدة ليبيا على بناء المؤسسات. واختتم كلامه طالباً من المجلس تقديم المساعدة لوضع دستور جديد لتحديد المسار نحو الديمقراطية، بما يشمل إجراء الانتخابات.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من استمرار تدفق الأسلحة بشكل غير مشروع من ليبيا وإليها، وشددوا على ضرورة كفالة التنفيذ الفعال للتدابير ذات الصلة التي فرضها مجلس الأمن. وأكد عدد من أعضاء المجلس أهمية التعاون في هذا الصدد مع الجهات الفاعلة الإقليمية.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قدم برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا، وبشأن الجهود التي يبذلها لتيسير الحوار بين الأطراف الليبية. وأعلم أعضاء المجلس بخططه الرامية إلى استئناف الاتصالات بين الأطراف الليبية، بما في ذلك بين الأحزاب السياسية وزعماء القبائل، وناقش كذلك جوانب هامة من قبيل تشكيل حكومة وحدة وطنية، والترتيبات الأمنية العامة ومراقبة الأسلحة.

وأجمع أعضاء المجلس على عدم وجود حل عسكري للأزمة الليبية، وأعربوا عن دعمهم للحوار بين الأطراف الليبية بقيادة الأمم المتحدة، وأكدوا أهمية دور الجهات الفاعلة الإقليمية في تحقيق السلام وبسط الاستقرار في ليبيا. ولاحظوا ببالغ القلق تهديد الإرهاب المتنامي انطلاقاً من الأراضي الليبية الذي يؤثر في البلدان المجاورة وما وراءها. وشدد بعض أعضاء المجلس على الحاجة إلى دعم السلطات الشرعية في ليبيا في حربها على الإرهاب.

السودان وجنوب السودان

دارفور

في الجلسة ٧٣٢٦ المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم هيري لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في دارفور، بالاستناد إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام بموجب القرارين ٢١٤٨ (٢٠١٤) و ٢١٧٣ (٢٠١٤). وأعقب الاجتماع جلسة مشاورات مغلقة.

وعلى الصعيد السياسي، قال إن المحادثات المباشرة تواصلت بين حكومة السودان والحركات المعارضة في أديس أبابا برعاية الاتحاد الأفريقي، ولكن فريق الوساطة علقها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ للسماح بإجراء مزيد من المشاورات.

وفيما يتعلق بالأمن، ظلت الحالة متقلبة مع اشتداد النزاع العرقي، وتواصل القتال بين قوات الحكومة والحركات المسلحة، وظاهرة اللصوصية والإجرام، وأدى ذلك إلى مقتل ٣٦٤ مدنياً وتشريد الآلاف. ولم تواجه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

في دارفور (العملية المختلطة) عقبات بسبب القيود المفروضة فحسب، بل تكبدت أيضاً خسائر في الأرواح، شملت مقتل جنديين أحدهما من إثيوبيا والآخر من رواندا.

وأدان المجلس أعمال القتل هذه ودعا السلطات السودانية إلى تسليط الضوء على المسألة من أجل تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالمزاعم التي نشرتها إذاعة راديو دبنقا، بشأن اغتصاب أكثر من ٢٠٠ من الفتيات والنساء في قرية تابت، شُرع في إجراء تحقيق، ولكنه لم يستطع إثبات صحة المزاعم. وذكر وكيل الأمين العام أن الوجود المعزز للجنود السودانيين في موقع الاعتداءات المزعومة لم يخلق بيئة مواتية لإجراء التحقيق بنجاح وحال دون توصل التحقيق إلى نتائج قاطعة. وردّ الممثل الدائم للسودان، السيد رحمة الله محمد عثمان النور، الذي حضر الاجتماع، ووصف القضية بأنها أكذوبة ابتدعت لخدمة أجندة محددة. وأشار أيضاً إلى تحقيق أجراه فريق برئاسة المدعي العام للمحكمة الجنائية في دارفور خلص إلى أن البلاغات المتعلقة بأحداث العنف الجنسي في تابت لا أساس لها من الصحة.

وطلب بعض أعضاء المجلس إجراء تحقيق جديد لتوضيح هذه المسألة التي أضعفت بشدة العلاقات بين السلطات السودانية وموظفي الأمم المتحدة، حسبما يتبين من القرار الذي اتخذته الحكومة بإغلاق مكتب فرع حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة في الخرطوم مبررة ذلك بأن ولاية العملية المختلطة وانتشارها يقتصران على دارفور حصراً.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ازداد عدد الأشخاص المشردين بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، علاوة على مليونين من المشردين المسجلين سابقاً. وعرقل هطول الأمطار الغزيرة إنتاج المحاصيل وحال دون إيصال المعونة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالمزاعم التي مفادها أن العملية المختلطة قد غطت على الجرائم والاعتداءات التي ارتكبتها قوات الحكومة والحركات المسلحة، أعرب بعض أعضاء المجلس، عقب العرض الذي قدمه كل من إدمون موليت، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وفيليب كوبر، عن قلقهم من تلك المزاعم وطلبوا اتخاذ إجراء مناسب لمنع هذه الممارسات التي تشوه صورة العملية المختلطة. وشدد أحد أعضاء المجلس على الطابع المسيس لمزاعم التغطية، ودعا إلى أن تواصل العملية المختلطة توفير معلومات مدققة عن الحالة في دارفور.

قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)

أجرى أعضاء المجلس مشاورات في ٨ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة مسألة العلاقات بين السودان وجنوب السودان والحالة في أبيي. واستمع الأعضاء عبر اتصال بالفيديو

إلى عرض قدمه هاييلي منكريوس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، واللواء هاليفوم موغيس، قائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وقدم المبعوث الخاص تقريراً عن اجتماع مشترك بين البلدين عُقد في الخرطوم، دعا فيه كل منهما الطرف الآخر إلى التوقف عن دعم شتى الحركات المتمردة. وتُلي بيان مشترك في هذا الخصوص. وعُقد أيضاً اجتماع بين أعضاء اللجنة المشتركة لتعليم الحدود في منطقة أبيي المتنازع عليها.

وأشار المبعوث الخاص إلى أن عدد الاشتباكات بين قوات الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال قد تصاعد في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وفيما يتعلق بالحوار الوطني، ذكر المبعوث الخاص أن الهدف الحالي هو العمل من أجل التوصل إلى وقف تام للأعمال العدائية وتهيئة بيئة مؤاتية لحوار الخرطوم، وتوفير جميع الضمانات اللازمة لمشاركة مختلف الحركات في ذلك الحوار.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن بالغ القلق بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولا سيما في ضوء التقارير الواردة من المنظمات غير الحكومية عن هجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وشدد أحد أعضاء المجلس على الطابع المبالغ فيه والمتحيز لتلك التقارير التي أعدها منظمات غير حكومية مرتبطة بالحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً بشأن السودان وجنوب السودان.

وفي الجلسة ٧٣٤١ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/26) أعرب فيه عن القلق من أن التراعات السياسية بين قادة جنوب السودان قد أوقعت البلد في وهدة الكارثة وأدت إلى عواقب وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم إحراز تقدم ملموس في حل الأزمة في جنوب السودان، ورحبوا في الوقت نفسه بالجهود التي تبذلها في هذا الصدد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأعربوا أيضاً عن خيبة أملهم من أن الخيار العسكري ما زال يطغى على الحوار السياسي، على الرغم من توجيه المجتمع الدولي إنذاراً نهائياً لوقف الأعمال العدائية في غضون ١٥ يوماً واستئناف الحوار بهدف التوصل إلى اتفاق استناداً إلى المصفوفة التي اقترحتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقال عدد من الأعضاء إن الإنذار النهائي

يقترون بتهديد فرض جزاءات محددة الهدف، مثل إدراج أسماء الزعماء وأمرء الحرب في قائمة الجزاءات في حال عدم احترام الاتفاقات القائمة واستمرار الأعمال العدائية.

وشجب المجلس الهجمات المرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين قُتل عدد منهم، وأشاد بجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن تقديرهم لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللبلدان المساهمة بقوات، وأشادوا بأسر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين قُتلوا أثناء أداء واجبهم.

وأشاروا أيضاً إلى أن الحالة الإنسانية مُخيفة مع وجود آلاف من المشردين وانتشار المجاعة وتفشي الكوليرا. ولذا أكدوا مجدداً الحاجة الماسة إلى مزيد من التمويل لمساعدة المجموعات السكانية التي تواجه المشاق.

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

فيما يتعلق بمنطقة أبيي المتنازع عليها، اطلع أعضاء المجلس على الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع. وذكر التقرير أن الحالة الأمنية ظلت هادئة في المنطقة بفضل الجهود التي بذلتها قوة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن موسم الهجرة، الذي يتزامن مع نهاية موسم الأمطار، أثار مخاوف من نشوء توترات جديدة بين مختلف المجتمعات المحلية في المنطقة.

وفيما يتعلق بلجنة الرقابة المشتركة في أبيي، عُيّن السيد دينغ مادينغ ميجاك رئيساً مشاركاً لتلك اللجنة لتمثيل جنوب السودان، ودعا أعضاء المجلس إلى استئناف أنشطة الآلية فوراً لتمكينها من أداء دورها الأساسي بهدف معالجة مشكلة غياب الإدارة العامة والقانون والنظام في المنطقة.

وفيما يتعلق بمسألة مراقبة الحدود، أكد وكيل الأمين العام أن الافتقار إلى العتاد الجوي يشكل عقبة كبيرة يجب التصدي لها.

وطلب بعض أعضاء المجلس من الاتحاد الأفريقي أن يسارع قدر الإمكان إلى تقديم نتائج التحقيق في اغتيال الزعيم الأكبر لقبيلة دينكا نقوك من أجل تمكين تلك القبيلة من المشاركة في اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي.

السودان والمحكمة الجنائية الدولية

في الجلسة ٧٣٣٧ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عرضت فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، التقرير العشرين المقدم من المدعية العامة إلى المجلس، وأعربت عن الأسف لأن مجلس الأمن لم يدعم مكتبها فيما يخص الحالة في السودان، على الرغم من استمرار تدهور الحالة الأمنية وعدم تنفيذ حكومة السودان أوامر التوقيف الصادرة عن المحكمة. وقالت إن الضرورة تقتضي إجراء تحول كبير في نهج المجلس. وأبلغت المدعية العامة أن الأمر لا يقتصر على استمرار تفاقم الحالة في دارفور، إذ إن الجرائم التي ترتكب باتت أكثر وحشية. وقالت المدعية العامة إن ما ورد مؤخرا من ادعاءات تشير إلى اغتصاب نحو ٢٠٠ من النساء والفتيات في تابت يجب أن تحض المجلس على العمل.

وذكرت المدعية العامة أيضاً أن بسبب موارد مكتبها المحدودة، وإخفاق المجلس في وضع استراتيجية لإجراء التحقيقات في دارفور، فإن خيارها الوحيد هو تعليق التحقيقات في دارفور وتحويل الموارد إلى الحالات العاجلة الأخرى، ولا سيما تلك التي تقترب مواعيد المحاكمات فيها. وبالإشارة إلى المزاعم المتعلقة بتقديم العملية المختلطة تقارير غير صحيحة، رحبت المدعية العامة باتخاذ الأمين العام خطوات فورية استجابة للطلب الذي وجهته في حزيران/يونيه لاتخاذ إجراءات، وأعربت عن الأمل في أن توصيات فريق الاستعراض الداخلي ستنفذ فعليا.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء ادعاءات الاغتصاب الجماعي في تابت، ودعا العديد منهم أيضا حكومة السودان إلى عدم إعاقة التحقيقات في الادعاءات. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن إذاعة راديو دبنقا التي نشرت شائعات بشأن العنف الجنسي الجماعي في تابت قد رفضت التعاون مع موظفي الأمم المتحدة هناك، وأضاف قائلاً إن السلطات السودانية والعملية المختلطة لم تجد أي ضحية أو شاهد على ذلك.

وقال بعض أعضاء المجلس إن السودان يتجاهل علنا قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ففي الواقع، عززت مليشيا الجنجويد عن طريق تجنيد المراهقين، ولا يزال الإفلات من العقاب سائداً ويحظى بالتشجيع. وحتى الآن، قُتل أكثر من ٦٠ من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة دون توقيف الجناة أو تقديم أي منهم للمحاكمة. ولقد أُشير إلى ادعاءات الاغتصاب الجماعي في تابت، دارفور، بوصفها مثلاً على الأفعال التي ترتكب ضد السكان، في حين أن أكثر من مليوني شخص قد شردوا وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد أصبحوا لاجئين. ودعوا حكومة السودان إلى الوفاء بالتزاماتها، ودعوا جميع الدول إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك بشأن تنفيذ أوامر التوقيف،

مع اتخاذ المجلس إجراءات متابعة في حال عدم التعاون. وأعرب عدد آخر من أعضاء المجلس عن شكوكهم حيال اتخاذ المجلس إجراءات متابعة من هذا القبيل. وشدد العديد من أعضاء المجلس على مشكلة استمرار تقصير السودان في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما عدم تنفيذ أوامر التوقيف.

السودان

اجتمع المجلس في جلسة مشاورات طارئة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر بناء على طلب من وفد المملكة المتحدة، على إثر القرار الذي اتخذته السلطات السودانية يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بطرد علي الزعتري، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، والسيدة إيفون هيل، المديرية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة.

واهتمت حكومة السودان المنسق المقيم بالإساءة إلى الزعماء السياسيين السودانيين وإلى شعب السودان وحكومته في مقابلة نشرت في صحيفة نرويجية، وأنه بذلك قد قصر في التصرف وفقاً للتحفظ المطلوب من مسؤول دولي كبير يعمل بصفة دبلوماسي. أما المديرية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد اتهمت باتخاذ قرار انفرادي بإنهاء برامج المساعدة التقنية والمالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي وقّع السودان اتفاقاً بشأنها مع الأمم المتحدة، وبالتصرف بطريقة متغطرسة ومهينة إزاء سلطات البلد العليا.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أسفهم لطرد المسؤولين، واعتبروه استفزازاً للأمم المتحدة، ودعوا حكومة السودان إلى التراجع عن ذلك القرار، لأنه يعيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى السودان، ويسبب المعاناة للشعب.

ولم يرَ أعضاء آخرون ضرورة لعقد جلسة طارئة للمجلس بشأن مسألة الطرد، التي لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأعربوا عن رأي مفاده أن الطرد يجب ألا يؤثر سلباً على تنفيذ برامج المساعدة. فالسودان دولة ذات سيادة، ويتعين على موظفي الأمم المتحدة، مهما ارتفع مستواهم، أن يحترموا البلد الذي يستضيفهم لغرض أداء مهامهم. وأكدوا على أن المجلس ينبغي ألا يكيل بمكيالين فيعقد جلسة عندما يتعلق الأمر بالسودان، ولا يفعل ذلك عندما تقع حوادث أسوأ في بلدان أخرى.

الصومال

في الصومال، شهد كل أسبوع تقريباً هجمات جديدة ومؤسفة من جميع الأنواع: الفخاخ المتفجرة في السيارات والمباني، أو المغاوير الانتحاريون أو التفجيرات الانتحارية أو الهجمات الصاروخية، ونحو ذلك. ووقع اثنان من هذه الهجمات في كانون الأول/ديسمبر.

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقديشو وأدى إلى سقوط ضحايا. وفي ذلك البيان، أعرب أعضاء المجلس عن سخطهم الشديد للهجوم الذي شنته حركة الشباب، وأدانوا الإرهاب بجميع أشكاله ودعوا إلى ملاحقة مرتكبيه والقائمين على رعايته، وتقديمهم إلى العدالة. وأعربوا عن تصميمهم على مكافحة هذه الآفة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً آخر بشأن الوضع العام في الصومال، وأعرب أعضاء المجلس في البيان عن قلقهم إزاء الأزمة السياسية في هذا البلد، وأثنوا على رئيس وزراء حكومة الصومال الاتحادية لما اتخذته من إجراءات، بما في ذلك "رؤية عام ٢٠١٦"، التي تهدف إلى القضاء على العنف الذي ترتكبه حركة الشباب. وأعربوا عن جديد عن تأييدهم لنيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومامان سيديكو، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال.

وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً آخر بشأن هجوم إرهابي وقع في مقديشو. وأدان أعضاء المجلس إدانة شديدة الهجوم على معسكر قاعدة هالان التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي أسفر عن مقتل عدة أشخاص، بما في ذلك ثلاثة من جنود البعثة ومدني واحد. وقدموا التعازي إلى البعثة وإلى أسر الضحايا. كما أشادوا بالبعثة والقوات الصومالية على استجابتها السريعة للهجوم. وأعرب المجلس عن تصميمه على مكافحة الإرهاب، وشدد على ضرورة العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

ليبيريا

في جلسة مشاورات مغلقة عُقدت في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عرضت دينا قعوار، الممثلة الدائمة للأردن ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، تقريراً عن أعمال تلك اللجنة.

وأشار التقرير إلى أنه لم تحدث أي انتهاكات خطيرة لقرار الجزاءات غير الهجمات التي شنها أنصار الرئيس السابق لكوت ديفوار، لوران غباغبو، في قرية غرابو الإيفوارية على

الحدود مع ليبيريا. وأشار التقرير أيضا إلى إمكانية تعيين جهة اتصال في الحكومة الليبرية لتنسيق الاتصالات مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لا سيما بشأن المسائل المتعلقة بنظام الجزاءات. ولم تبد حكومة ليبيريا أي اعتراضات على مضمون التقرير الذي يبين إحراز تقدم حقيقي في امتثال هذا البلد للجزاءات.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية وسم الأسلحة وتعقبها وفقا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة من أجل تحسين تعقبها إذا نُقلت. وأكدوا أيضا على أن وباء إيبولا قوض التقدم الذي أحرزته ليبيريا منذ نهاية الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٣. وأخيرا، أعرب الأعضاء عن تأييد قوي لتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) وتمديد الجزاءات ذات الصلة لمدة تسعة أشهر.

وفي الجلسة ٧٣٢٨ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٨٨ (٢٠١٤)، وحدد بموجبه الجزاءات ضد ليبيريا. وفي ذلك القرار الذي قدمه العديد من أعضاء المجلس، يشير المجلس في جملة أمور إلى أن حكومة ليبيريا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام وحماية السكان وأن الحالة لا تزال هشة وتشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وفي اليوم نفسه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وترأس تلك الجلسة، التي عقدت عملا بالجزأين ألف وباء من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١)، نائب الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة، السيد بانتي مانغارال، وتولى إدارة النقاش وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وجرى التشديد على أثر وباء إيبولا. فقد أصيب اثنان من أفراد البعثة أحدهما موظف مدني والآخر جندي. وتم إجلاء كلا المريضين، في حين تم عزل ٢٢ من الأفراد الذين خالطوهما، إضافة إلى عزل الطائرات العمودية المستخدمة في الرحلات الجوية بين كوت ديفوار وليبيريا، لمدة ٢١ يوما. وأعلن بعض البلدان المساهمة بقوات سحب قواتها خوفا من الإصابة بفيروس إيبولا.

وفيما يتعلق بسلوك حفظة السلام التابعين للبعثة، أشار وكيل الأمين العام إلى أن سياسة عدم التسامح مطلقا تنفذ فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي.

وفي الجلسة ٧٣٤٠ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي هذا القرار، الذي قدمه العديد من أعضاء المجلس، أعرب المجلس عن القلق إزاء تفشي فيروس

إيولا، وأكد في هذا الصدد عزمه على استئناف عملية التخفيض التدريجي لقوام البعثة عندما يتقرر أن ليبريا قد أحرزت تقدماً كبيراً في مكافحة خطر فيروس إيولا.

غامبيا

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، بمبادرة منه، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الهجوم على القصر الرئاسي في غامبيا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأكد أن ما حدث في غامبيا ليس انتفاضة شعبية إذ ليس هناك ما يدل على وجود اضطرابات مدنية أو مظاهرات سياسية.

وقال وكيل الأمين العام إن المقدم لامين سانيه الذي كان يعيش في المنفى في السنغال ويُزعم أنه قام بمحاولة الانقلاب، قد قُتل مع ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص آخرين.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن الرئيس الحاج يحيى جامع قد واجه عدة محاولات فاشلة للإطاحة به منذ أن تولى منصبه على إثر انقلاب في عام ١٩٩٤. وكان رد الحكومة قاسياً واتخذت تدابير تهدد أفراد أسر الجناة وأفراد مجموعاتهم الإثنية. وتقوم الأمم المتحدة برصد الحالة عن كثب. وكان الأمين العام قد أدان جميع المحاولات الرامية إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة. ومن المقرر إجراء تحقيق دولي حر وشفاف، ووُجّه نداء لضبط النفس.

وذكر وكيل الأمين العام بأنه في أعقاب محاولة الانقلاب التي وقعت في عام ١٩٨١، دُعي إلى إجراء تحقيق دولي، ودعى جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتسوية خلافاتها بالوسائل القانونية. وأعلن اعتزام الأمين العام إرسال ممثله الخاص لغرب أفريقيا محمد بن شماس إلى بانجول، ووعد بأن يبقى المجلس على علم بذلك.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء محاولة الانقلاب، ووجهوا نداءً إلى الجهات المعنية لدعوتها إلى الامتناع عن العنف وحل الخلافات بصورة سلمية وشددوا على ضرورة إجراء تحقيق مناسب. وحث بعضهم الحكومة على احترام حقوق الإنسان وتكلموا عن ردها على محاولة الانقلاب. وشدّد أعضاء آخرون على عدم جواز الاستيلاء على السلطة بطريقة غير دستورية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في الجلسة ٧٣٢٩ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي أبلغ عن التقدم المحرز في

العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة للجهود التي يبذلها الوسيط الدولي بدعم من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي.

ويشمل هذا التقدم، في جملة أمور، التوقيع في برازافيل يوم ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ على الاتفاق المتعلق بوقف أعمال القتال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتمديد الفترة الانتقالية حتى آب/أغسطس ٢٠١٥، وعملية الحوار الشامل التي بدأت بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل عقد منتدى بانغي الذي سيشجع إرساء الأساس لمصالحة وطنية حقيقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأكدت بعثة الأمم المتحدة وشركاؤها الرئيسيون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وفرنسا، استعدادها لدعم العملية الانتخابية الجارية. وهناك أيضا خطة لمعالجة مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح النظام الإداري والقضائي، وتعزيز الحكم السياسي والإداري، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وسلط وكيل الأمين العام الضوء على الحالة الأمنية المتوترة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تقع أعمال القتل، والاحتجاز التعسفي، والاختطاف، والعنف الجنسي ضد النساء، وتجنيد الأطفال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فضلا عن الاستغلال غير المشروع لموارد البلد الطبيعية. وأوضح أن البعثة قد قامت في إطار ولايتها وخلال تنفيذ دورياتها بتوقيف ٢١٧ شخصا يُشتبه في كونهم من المجرمين، وأنها سلمتهم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لمحاكمتهم.

وقال إن أكثر من ٤٠٠٠ شخص، من بينهم ٢٣ عاملاً في المجال الإنساني، قد قُتلوا منذ اعتماد الحظر على الأسلحة. وذكر أن البعثة قد أنجزت ٨٠ في المائة من نشر كامل قواتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأنها تنتظر وصول تعزيزات في ضوء انسحاب قوات الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠١٥.

وأبرز أيضاً الضرورة العاجلة لزيادة قدرات البعثة من حيث القوات وأفراد الشرطة والموظفين التقنيين فضلا عن القدرة اللوجستية لحفظ النظام خلال الانتخابات المقبلة. ودعا إلى تخصيص طائرة عمودية من طراز C-130 Hercules للبعثة لأغراض المراقبة الجوية والنقل.

وفيما يتعلق بالإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى، أكد وكيل الأمين العام على أن الجزاءات ينبغي أن تكون أيضا بمثابة رسالة قوية لردع من يثيرون المشاكل.

ولكن الجزاءات لن يكتب لها النجاح إلا إذا قدمت البلدان المجاورة الدعم للسيطرة على الأشخاص والأسلحة على الحدود، وفقا لاتفاقات مالابو بشأن الأسلحة الخفيفة.

وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها ريموندا مورموكايتي، الممثلة الدائمة للليتوانيا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

وركزت الإحاطة في معظمها على نتائج عمل فريق الخبراء التابع للجنة، والخطوات التي اتخذتها اللجنة مع البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، لتبادل المعلومات والتحقيق في الشبكات الإجرامية وأنشطتها غير القانونية المتعددة الأوجه.

وأشارت رئيسة اللجنة أيضا إلى حالة الأفراد والكيانات الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، وتلك التي يمكن أن تدرج في قائمة الجزاءات رهنا بنتيجة التحقيق. ويمكن أن يدرج في قائمة الجزاءات الجديدة كل من الرئيسين السابقين لجمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا بوزيزي وميشيل دجوتودجيا، فضلا عن زعيم ائتلاف سيليكاس السابق آدم نور الدين.

وأشارت أيضا إلى الرسالتين الموجهتين إلى رئيس عملية كيمبرلي ورئيس المجلس العالمي للماس اللتين تؤكدان ضرورة التعاون الوثيق مع اللجنة فيما يتعلق بشراء وبيع الموارد المعدنية المستخرجة من جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأثنت على نوعية تعاون اللجنة مع البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورحبت بالتعليقات التي طرحها ممثلو كل من تشاد، والكاميرون، وجنوب السودان، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق باستعداد بلدانهم للعمل مع اللجنة بشأن موضوع المراقبة على حدودها مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغت أعضاء المجلس عن اعتزامها زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في أوائل عام ٢٠١٥.

وفي الجلسة ٧٣٤٩ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد أعضاء المجلس بالإجماع بيانا رئاسيا (S/PRST/2014/28) بادرت فرنسا بتقديمه.

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

في الجلسة ٣٣٤٧ المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، أعقبها إحاطة قدمها الفريق المتقاعد جاكسون ك. توي،

المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة. وكان موضوع التركيز الرئيسي في كلتا الإحاطتين هو أنشطة المكتب الإقليمي، من جهة، والتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في المنطقة دون الإقليمية، من جهة أخرى.

وذكر الممثل الخاص أن جيش الرب للمقاومة لا يزال يشكل مصدر قلق لدول المنطقة دون الإقليمية، بسبب الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها ضد السكان المدنيين، من قتل واغتصاب واسترقاق ونهب وخطف وتجنيد للأطفال واستغلال غير مشروع للموارد الطبيعية والتجار غير مشروع في الأسلحة، وما إلى ذلك.

ورحب المجلس بالجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي سعياً إلى القضاء على هذه المجموعة. وأثنى المجلس أيضاً على عمل الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الأوروبي، الذين يشكلون بالفعل جزءاً من الائتلاف.

وأعرب الممثل الخاص أيضاً عن خيبة أمله إزاء استمرار الانتهاكات في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالرغم من التوقيع على اتفاق برازافيل لوقف الأعمال العدائية. وأعرب عن اعتقاده بأن افتقار السلطات الانتقالية للقيادة قد أسهم في هذه الحالة. وتحقيقاً لتلك الغاية، طلب إلى المجلس أن يمارس ضغطاً قوياً على القادة السياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يحترموا التزامهم بالسلام من خلال الحوار.

وأحاط المجلس علماً باحتمال إجراء الانتخابات في عدة بلدان من منطقة وسط أفريقيا في عام ٢٠١٥، وحث الأمم المتحدة على دعمها. وجدد أيضاً طلبه إلى الجهات المانحة لتوفير موارد لوجستية هامة للمكتب الإقليمي، مثلما فعلت مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، حتى يتسنى للمكتب الإقليمي تغطية مجموعة واسعة من الأنشطة والتصدي للتحديات العديدة والمتنوعة في آن واحد.

وبناءً على تلك الإحاطة العلنية، أدلى رئيس المجلس ببضع تصريحات للصحافة.

واعتمد أعضاء المجلس بالإجماع بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/25).

جمهورية الكونغو الديمقراطية

بناءً على طلب من رواندا، أُجريت مشاورات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر بشأن حالة الأعمال التحضيرية للعمل المشترك المقرر أن تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، عقب انتهاء مدة الإنذار النهائي في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وقدّم كل من مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، وسعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إحاطة إلى المجلس عن عدم إبداء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا اهتماماً بمسألة نزع السلاح الطوعي. وأبلغا المجلس أيضاً بالجهود التي بذلها لتحسين الحالة السياسية سواء داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وكان معظم المتمردين المتزويج السلاح هم من النساء والأطفال والمسنين والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقات. وعلاوة على ذلك، فإنهم كانوا يحملون أسلحة صغيرة فقط، وفي بعض الأحيان كانت هذه الأسلحة عتيقة. وهذا يُظهر مدى إصرار مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الاستهزاء بالمتجمع الدولي.

وأكد أعضاء المجلس أن النظام الخاص الذي تستفيد منه هذه القوات لن يُجَدّد بعد ٢ كانون الثاني/يناير؛ ومع ذلك فإن باب الحوار لا يزال مفتوحاً أمام أولئك الذين قرروا إلقاء السلاح والامتنال للإنذار النهائي الذي أصدره المجتمع الدولي.

السلام والأمن في أفريقيا: منطقة الساحل

في الجلسة ٧٣٣٥ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها هيروت غيري سيلاسي، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة الساحل، في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". وأحاطت المبعوثة الخاصة بالمجلس علماً بآخر التطورات في منطقة الساحل، وبخاصة الحالة الأمنية والإنسانية المثيرة للقلق، وأكدت أن الحالة تستوجب التزاماً أكبر من الحكومات في المنطقة لتحسين الحوكمة وإجراء تغييرات. وفيما يتعلق بالأمن، أشارت إلى الأثر الذي تخلّفه الأزمات القائمة في كل من ليبيا وشمال نيجيريا وشمال مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى على منطقة الساحل، وأعربت عن قلقها إزاء مزاعم وجود معسكرات لتدريب الإرهابيين في ليبيا، وأضافت أن ما لم تتم السيطرة على الحالة في هذا البلد فإن استقرار العديد من دول المنطقة قد يتزعزع. وقالت إنها تعتقد أن ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ سلاح ناري قد نُقلت من ليبيا إلى منطقة الساحل، وأن الجزء الأكبر من كميات الكوكايين التي غمرت منطقة غرب أفريقيا، وقدرت بنحو ١٨ طناً بقيمة تبلغ ١,٢٥ بليون دولار، قد نُقل عبر منطقة الساحل. وحثت على استكشاف السبل الكفيلة

بتعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي، ورحبت بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من خلال عملية نواكشوط. وفيما يتعلق بالروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، أشارت إلى أن مكتبها سوف يعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز التحليل والبرمجة على الصعيد الإقليمي.

وعلى الصعيد الإنساني، ذكرت أن المؤشرات لا تزال مثيرة للقلق، وأن طلبات التمويل لم تلق بعد استجابة كافية. وطلبت أيضاً إيلاء اهتمام خاص بالمهاجرين الذين يعبرون منطقة الساحل باتجاه أوروبا والشرق الأوسط، وهو أمر يؤدي إلى خسائر في الأرواح وإلى تفاقم مشكلة الاتجار بالأشخاص.

وأشارت المبعوثة الخاصة أيضاً إلى التقدم المحرز في تعميم مراعاة أولويات استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في الأطر البرنامجية القائمة، وذكرت أمثلة على ذلك في مجالات القدرة على التحمل والحوكمة والأمن. ورحبت ببعض المبادرات الحديثة التي اضطلع بها البنك الدولي ومجلس إدارة مصرف التنمية الأفريقي، والتي جاءت مكملية لأهداف الاستراتيجية. وفي الختام، أشارت إلى أولويات عملها الثلاث، ألا وهي تقديم الدعم لتنفيذ المشاريع، وتحسين تنسيق الجهود المبذولة في منطقة الساحل، وتعزيز أخذ زمام المبادرة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وجدد أعضاء المجلس دعمهم للمبعوثة الخاصة وأيدوا تقييمهما للحالة المثيرة للقلق، ولا سيما تأثير الأزمة الليبية ومجموعة بوكو حرام الإرهابية على المنطقة. ودعا عدد من الأعضاء إلى زيادة التعاون الأمني في المنطقة، ورحبوا في هذا الصدد بإنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأشاروا أيضاً إلى أهمية تنسيق مختلف المبادرات في منطقة الساحل وتعزيز التنسيق. وأكد البعض منهم أن الحوكمة الجيدة والسلم والاستقرار والتنمية كلها شروط متلازمة، ومن هنا تأتي أهمية حل النزاعات، لا سيما في ليبيا ومالي، وأهمية معالجة مسألة البطالة في صفوف الشباب. وتساءلوا أيضاً عن الكيفية التي ستساعد بها الاستراتيجية، سواء في هذا الصدد أو فيما يتعلق بالمشاريع الملموسة.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

الأسلحة الكيميائية

عقد المجلس جلسة مشاورات في ٣ كانون الأول/ديسمبر بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، شاركت فيها سيغريد كاغ، المستشارة الخاصة للأمن العام، التي قدمت إحاطتها الخامسة عشرة والأخيرة بشأن هذه المسألة قبل أن تغادر إلى لبنان، حيث ستشغل منصب المنسقة الخاصة لشؤون لبنان.

وفيما يتعلق بموضوع الأسلحة الكيميائية، قالت إن تقدماً قد أُحرز. فجميع مكونات الأسلحة الكيميائية المحددة للتدمير في أعالي البحار قد دُمّرت بنسبة ١٠٠ في المائة، وأُتخذت تدابير احتياطية لمنع العواقب البيئية الناجمة عن ذلك، فيما يجري تدمير المواد الكيميائية المتبقية خارج الجمهورية العربية السورية. وأضافت قائلة إنه ما زال ممكناً التعجيل بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الاثني عشر المتبقية للوفاء بالموعد النهائي المحدد في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقال عدد من أعضاء المجلس إن من المهم التقيد بهذا الجدول الزمني المعجل لتدمير الأسلحة الكيميائية.

وأفادت أن عملية نزع السلاح شكلت مثلاً جيداً على التعاون المتعدد الأطراف بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي ومجلس الأمن والجمهورية العربية السورية، وهي دولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، مضيفة أن مواصلة التعاون أمر ضروري لإنجاز هذا العمل.

وقالت إن مجلس الأمن قد أظهر أيضاً اتحاداً في إدارة هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، أقر الجميع بأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) كان ناجحاً، على الرغم من أن العديد من أعضاء المجلس قد أشاروا إلى وجود مسائل لم تحل بعد، مثل استخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي ووجود حالات إغفال في الإعلان الأصلي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأشارت المستشارة الخاصة إلى أن فريق تقييم الإعلانات يواصل العمل على حل المشاكل المتصلة بإعلان الجمهورية العربية السورية بشأن برنامج أسلحتها الكيميائية. وقالت إن ذلك يشكل جزءاً هاماً من عملية نزع السلاح برمتها؛ وإن هناك حاجة إلى التزام السلطات السورية بالشفافية التامة وباستمرار تعاونها. كذلك، ورغم التقدم المحرز، رأت أن من الممكن القول بدرجة عالية من الثقة أن مادة الكلور قد استخدمت كسلاح.

ووافق جميع المتكلمين على أن المواد الكيميائية ينبغي ألا تقع في أيدي المتمردين، ولكن أحد الأعضاء ذكر أن من المحتمل أن يكون المتمرّدون قد استخدموا غاز الكلور. وأجمع الأعضاء على أن من استعملوا الأسلحة الكيميائية يجب أن يخضعوا للمساءلة وأن يُقدّموا للعدالة. ورأى بعض أعضاء مجلس الأمن أن المسائل المتبقية في ملف الأسلحة الكيميائية السورية هي ذات طابع تقني صرف، وليس هناك من داعٍ يستوجب أن يركز مجلس الأمن عليها، وبالتالي ينبغي أن تنظر فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالنظر إلى اختصاصها وخبرتها.

وعلى النقيض من ذلك، رأى أعضاء آخرون أن هناك أجزاء غير مكتملة من عملية نزع السلاح، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على إعلان دقيق وموثوق عن برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، والاستخدام المنهجي لمادة الكلور كسلاح. وأعربوا عن اعتقادهم أن الحكومة السورية مسؤولة عن استخدام البراميل المتفجرة مع غاز الكلور من خلال إلقائها من المروحيات، وأنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ولهذا السبب ينبغي على المجلس أن يُبقي المسألة قيد نظره.

وأدلى رئيس المجلس ببيان صحفي موجز.

القضايا الإنسانية

خلّفت الأزمة السورية آثاراً على جميع السوريين، ومن دون حل سياسي فمن الصعب التفكير في طريقة للخروج من الأزمة. والحرب التي دامت لأكثر من ٣ سنوات ليست خياراً معقولاً.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس في جلسته ٧٣٤٢ في الحالة في الشرق الأوسط. وقدمت فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى أعضاء المجلس كعادتها كل شهر بناء على طلب المجلس. وأشارت إلى أن الإحاطة التي قدمتها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر قد ركزت على إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى مناطق النزاع داخل الجمهورية العربية السورية وعبر الحدود إلى داخل البلد. وبالنسبة للشهر الجاري، فإنها ركزت على حماية المدنيين، عقب اعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) قبل حوالي ١٠ أشهر. وأعربت عن الأسف لأن القرار لم يكن له أي تأثير، على النقيض من رغبة المجلس في عدم استهداف المدارس والمستشفيات والمرافق المدنية والهياكل الأساسية. ولكن للأسف، استمر التدمير بلا هوادة لأن أطراف النزاع يتجاهلون القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وذكرت أن ما يُقدَّر بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص قد قُتلوا، وأن أكثر من مليون شخص أصيبوا بجروح. ويعيش أكثر من ١٢ مليون شخص في حالة متردية وتعوزهم جميع أشكال الاحتياجات. وأفادت بأن أكثر من ٧,٦ ملايين شخص سُردوا داخلياً، وأن أكثر من ٣ ملايين أصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة وفي مختلف أنحاء العالم.

وقالت أيضاً إن المجتمع الدولي قد أصبح متبلد الإحساس تجاه هذه الكارثة الإنسانية المتعمد إحداثها من خلال حرب لا نهاية لها. ورغم بنود الحظر الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) وفي مختلف القرارات الأخرى، لا تزال البراميل المتفجرة وقذائف الهاون والسيارات المفخخة تُستخدم في العديد من المدن، بما فيها حلب وحماة وإدلب وريف دمشق ودير الزور والرقعة ودرعا.

وذكرت وكيلة الأمين العام أن الجمهورية العربية السورية أصبحت الآن أخطر بلد في العالم على الأطفال. فأكثر من ٥,٦ ملايين شخص باتوا في حاجة إلى مساعدة عاجلة. وجرى علنا إعدام عدد من الأطفال أو قطع رؤوسهم أو رميهم حتى الموت، وأرغم آخرون على مشاهدة فظاعات تُرتكب. وذكرت كذلك بأن حوالي ٣٥٠ طفلاً، بعضهم في سن الخامسة، جُنِّدوا قسراً في الجيش ويتلقون التدريب في معسكر قريب من الرقة.

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يرتكب أفعالاً تشمل الجرائم الجنسية والجنسانية ضد فتيات دون سن الثانية عشرة، جرى سبيهن ووضعهن في دور استراحة، حيث يتعرضن للاغتصاب بطريقة منهجية على يد الثوار العائدين من الجبهة. وتعرضت فتيات أخريات للاسترقاق أو حتى للبيع في الأسواق. وأصبح التعذيب استراتيجية حربية ضد المدنيين.

ومن جهة الحكومة، أشارت إلى أن السجون مكتظة، وأن التعذيب يمارس بصورة يومية؛ وكذلك الحال بالنسبة للضرب والإعدام بإجراءات موجزة والقتل خارج نطاق القانون والتجويد. ويجري سحب الأدوية الأساسية من شحنات المساعدة التي ترسلها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى.

وناشدت أعضاء المجلس أن يستخدموا نفوذهم لكفالة الامتثال التام للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

وخلال المشاورات، أعرب معظم أعضاء المجلس تقريباً عن رأي مفاده أن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والمعاملات المهنية الأخرى يجب تحديدهم ومحاسبتهم وتقديمهم إلى العدالة لمساءلتهم على أفعالهم. وأعرب عضو واحد في المجلس عن رأي مفاده أن الذين

يقدمون المساعدة إلى المقاتلين المناوئين للحكومة في الجمهورية العربية السورية، ويؤججون عدم الاستقرار، ينبغي لهم أن يستثمروا في المعونة الإنسانية. ففي رأيه، لا يوجد إرهابيون جيدون أو سيئون، فجميعهم سواسية. ورأى جميع الأعضاء أنه يجب التوصل إلى حل للأزمة السورية، وأعربوا عن دعمهم الثابت للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستيفان دي ميستورا.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بالإجماع في جلسته ٧٣٤٤ القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، المقدم من أستراليا ولكسمبورغ والأردن. وجاء القرار منسجماً مع البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15) والقرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ومدد لفترة ١٢ شهراً الإذن الممنوح بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وطالب المجلس في القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) جميع الأطراف في النزاع الداخلي السوري، وبخاصة السلطات السورية، بالامتنال فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أدلى رئيس المجلس ببيان صحفي أعرب فيه عن الأسى لوفاة الوزير الفلسطيني زياد أبو عين عقب مظاهرة في قرية ترمسعيا. وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم إلى أسرة الوزير وإلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وشجعوا أطراف النزاع على كفالة إجراء تحقيق سريع وشفاف، وأحاطوا علماً باستعداد الحكومة الإسرائيلية لإجراء تحقيق مشترك في الحادث. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تزيد من عززعة الوضع.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على سفارة إسرائيل في اليونان. وأثنى أعضاء مجلس الأمن على استجابة حكومة اليونان، وأكدوا على أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن، وأن الأعمال الإرهابية كافة هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيًا كانت دوافعها أو زمن ارتكابها أو الجهة المرتكبة.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

عُقدت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر جلسة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وترأس الجلسة نائب الممثل الدائم. واستمع المجلس لإحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وأبلغ وكيل الأمين العام المشاركين بوقوع حوادث خطيرة في المنطقة الفاصلة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أجبرت هذه الأحداث قوات تعمل ضمن القوة على أن تترك بصورة مؤقتة مواقعها في المنطقة الفاصلة، وستعود هذه القوات حالما تسمح الظروف بذلك. ولم تُعدّ المعدات التي استولى عليها المتمردون. وبالإضافة إلى ذلك، صادرت السلطات السورية (الجمارك) معدات مراقبة إلكترونية حساسة أرسلتها أيرلندا.

وبعد الجلسة، اعتمد بلاغ لإصداره بدلا من محضر حربي.

وفي الجلسة ٧٣٤٦ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٩٢ (٢٠١٤)، وشدد فيه على وجوب التزام كلا الطرفين باحترام أحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الموقع في عام ١٩٧٤ بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، والتقييد بوقف إطلاق النار. وأهاب المجلس بجميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية أن تحترم امتيازات وحصانات القوة وولايتها احتراماً تاماً. وأخيراً، نصّ القرار على تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ٩٠ يوماً.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة لم يسبق لها مثيل (الجلسة ٧٣٥٤)، للتصويت على مشروع قرار قدمه الأردن باسم مجموعة الدول العربية تضمّن تحديد موعد نهائي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

وحضر الاجتماع السيد جان أسلبورن، وزير خارجية لكسمبرغ؛ وكذلك، بناء على دعوة من المجلس، ممثل إسرائيل والمراقب عن دولة فلسطين.

وطرح رئيس المجلس مشروع القرار للتصويت عليه، فحصل على ثمانية أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي والأرجنتين والأردن وتشاد وشيلي والصين وفرنسا ولكسمبرغ) وصوتين معارضين (أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتنع خمسة أعضاء عن التصويت (جمهورية كوريا ورواندا ولبنان والمملكة المتحدة ونيجيريا). ولم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات المؤيدة. وقدم جميع أعضاء المجلس تعليلاً لتصويتهم ليبرروا علناً مواقفهم وتصويتهم.

وقال الأعضاء الذين صوتوا لصالح مشروع القرار إن من الضروري التعجيل بعملية الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام داخل

حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ المعترف بها دولياً وعاصمتها القدس الشرقية. وقال بعض أعضاء المجلس إن مشروع القرار كان من شأنه إتاحة إمكانية إنهاء الاحتلال وإيجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. وشدد أولئك الأعضاء على ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بدور نشط في القضية بالنظر إلى فشل عملية السلام في تنفيذ رؤية الدولتين منذ إبرام اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. فمجلس الأمن مسؤول عن تحديد معايير السلام التي يمكن للأطراف أن تستأنف على أساسها المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي.

أما أولئك الذين صوتوا ضد مشروع القرار فقد أعربوا مجدداً عن التزامهم بمستقبل تعيش فيه إسرائيل والدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وقالوا إن نص المشروع غير متوازن وسعى إلى فرض حل مقدم من طرف واحد، ولم يأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية لإسرائيل. وذكروا كذلك أن مشروع القرار طرح للتصويت عليه دون مناقشة بين أعضاء المجلس أو نظرهم فيه بالشكل المطلوب.

وقال أولئك الذين امتنعوا عن التصويت إن عدم تصويتهم ليس تصويتاً لإبقاء الوضع القائم، مشيرين إلى أنه غير مقبول ولا يمكن تحمله. وذكروا أن الإسرائيليين والفلسطينيين يجب أن يعيشوا جنباً إلى جنب داخل الحدود المعترف بها وفقاً للشروط المبينة بوضوح في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وأضافوا قائلين إن أي عمل من طرف واحد يأتي بنتيجة عكسية ويقوض استئناف المحادثات التي هي ضرورة لإيجاد طرق ووسائل لحل الأزمة.

وأدلى ببيان ممثل إسرائيل والمراقب عن دولة فلسطين، اللذان دُعيا لإلقاء كلمة في إطار المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وأكد المراقب الدائم عن دولة فلسطين أن الفلسطينيين، رغم المعاناة التي يتعرضون لها، هم شعب معتز وكريم ومقتنع بأن العدالة والحق المشروع غير القابل للتصرف في تقرير المصير سينتصران يوماً ما على الرغبة في التدمير. وتساءل عن سبب استعصاء ذلك على مجلس الأمن الذي كان قد اعتمد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وأشار إلى أن ١٣٥ دولة اعترفت بفلسطين بالفعل، وكان آخرها السويد. وقال إن الجمعية العامة قد أعربت عن تأييد ساحق، حيث صوتت ١٨١ دولة لصالح حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

أما ممثل إسرائيل فقال إن الفلسطينيين استغلوا كل فرصة سنحت لتجنب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وها هم يعرضون الآن اقتراحاً من طرف واحد على مجلس الأمن.

اليمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٣٣٦ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرضت رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، المسؤولة عن رصد العقوبات المتعلقة باليمن، تقريرها الثاني وأبلغت المجلس بإضافة أفراد آخرين إلى قائمة الجزاءات. وهم عبد الله يحيى الحكيم وعبد الخالق الحوثي وعلي عبد الله صالح، الذين استوفوا معايير الإدراج على القائمة، المحددة في الفقرة ١٧ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة بتنفيذ تلك التدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقالت إن خبيراً رابعاً قد عُيِّن، وأن فريق الخبراء قد أجرى ثلاث زيارات ميدانية إلى اليمن والبلدان الخمسة الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث التقى منظمات غير حكومية ومسؤولين حكوميين.

وأخيراً، أشارت رئيسة اللجنة إلى أن اتفاق تعاون بشأن مكافحة الجريمة في اليمن قد وُقِّع، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وخلال المشاورات غير الرسمية، أكد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، أن الحكومة الجديدة قامت بعدد من الإصلاحات، منها تشكيل مجلس وزراء جديد وإنشاء لجنة لتقديم المشورة بشأن المسائل الاقتصادية. بيد أن الأعمال التي يقوم بها المتمردون الحوثيون ضد أعضاء الحكومة، كعمليات التفتيش الجسدي وتكليف جنود مراهقين بممارسة المراقبة على عملهم، باتت لا تطاق. وقد أصبح الجيش والأمن والإدارة ومختلف مؤسسات الدولة تحت سيطرة الحوثيين. وأشار إلى أن العاصمة قُسمت إلى مناطق قيادية مختلفة، وأن نقاط التفتيش التي يُشرف عليها الحوثيون امتدت إلى محافظات أخرى.

وأشار أعضاء المجلس إلى اتفاق السلم والشراكة الوطنية المبرم في ٢١ أيلول/سبتمبر الذي يشكل محاولة لترع فتيل التوتر في صنعاء. واتفقوا جميعهم على أن الحوثيين، الذين أصبحوا يسيطرون على جميع مؤسسات الدولة، يهيمنون على اليمن.

وأُسفر هجوم شُنّ في ٣ كانون الأول/ديسمبر على مقر إقامة السفير الإيراني عن مصرع وإصابة عدة أفراد، ووقعت هجمات إرهابية أخرى في الفترة المشمولة بالتقرير.

وأصدر رئيس المجلس بياناً صحفياً في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أعرب فيه، باسم أعضاء المجلس، عن تعاطفه مع جمهورية إيران الإسلامية وأسر الضحايا ووجه إليهم خالص

تعاذيه. وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى المبدأ الأساسي القاضي بحزمة المبادي الدبلوماسية والقنصلية، والالتزامات المنوطة بالحكومات المضيفة، بما فيها الالتزامات المفروضة بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المبادي الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر. وأكدوا ضرورة تقديم مرتكبي الهجوم إلى العدالة.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قُتل عدد من الأفراد، منهم ١٥ طفلا من أطفال المدارس، وأصيب آخرون بجروح في هجوم على حافلة مدرسية في رداغ. وأصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ووجهت رسائل التعازي إلى الحكومة وشعبها وأعرب عن أعمق مشاعر التعاطف معهما في مواجهة هذا العمل الشنيع. وكرر أعضاء المجلس تأكيد أن جميع الأعمال الإرهابية أعمال مستهجنة تستوجب إدانتها، وتعهّدوا بصوت واحد أن يتصدوا لها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

أوروبا

كوسوفو

عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/773 و Corr.1)، عقد المجلس في ٤ كانون الأول/ديسمبر جلسته ٧٣٢٧ بشأن موضوع كوسوفو.

وحضر الجلسة ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا، وهاشم ثاتشي من كوسوفو.

وقدم فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام المعني بكوسوفو، إحاطة بشأن الحالة خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأعرب عن قلقه من الحالة، موضحاً أنه لم يتم بعد إنشاء برلمان كوسوفو وتشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وحث زعماء كوسوفو السياسيين على تسوية خلافاتهم السياسية حتى يتسنى إتمام العملية المؤسسية وتركيز جهودهم على إرساء الحكم الرشيد.

وأشار بارتياح إلى الجهود الجارية التي تبذلها الأفرقة التقنية لبلغراد وبريشينا من أجل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مجال الطاقة وإدارة نقاط العبور وحرية التنقل. وشجع على استئناف الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغرض تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا. وشدد أيضا على ضرورة الحفاظ على الزخم من أجل

الإدماج الإداري لبلديات كوسوفو الشمالية الأربع. وأشار، في هذا السياق، إلى ضرورة المضي في إنشاء عُصبة/رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، تمشيا مع اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وأكد أن العمل الذي تؤديه فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي لا يزال بالغ الأهمية في عملية تحقيق العدالة والمصالحة في كوسوفو. وحث برلمان كوسوفو على إيلاء الأولوية لاعتماد التشريعات اللازمة، حتى يتسنى أن تبدأ محكمة متخصصة عملها في أوائل العام المقبل وتشرع في معالجة القضايا التي ستعرض عليها.

وفيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الإقليمي، أفاد الممثل الخاص أن التوترات العرقية لا تزال سائدة وأن الحوادث ما زالت تقع في مناطق مختلفة من غرب البلقان. وبغض النظر عن ذلك، هناك بوادر تحسن، منها بالأخص الزيارة التي قام بها رئيس وزراء ألبانيا إلى صربيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وكانت أول زيارة من نوعها في ٦٨ سنة، وعقد الاجتماع الإقليمي غير الرسمي الأول بين وزراء الخارجية والشؤون الاقتصادية لبلدان الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

أما رئيس وزراء صربيا فقد ذكر أعضاء مجلس الأمن أن بلغراد لا تعترف بانفصال إقليم كوسوفو وميتوهيا أو بإعلان ذلك الإقليم نفسه دولة، وأكد مجدداً أن هذا الموقف لا يشكل عقبة تعرقل المناقشات أو المفاوضات.

وقال إن صربيا ترحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وشدد أيضا على أنه ينبغي مواصلة تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجالات الاختصاصات الحالية للبعثة حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها، ولا سيما في المجالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للصرب وغيرهم من غير الألبان الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا.

وأعرب عن الأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ ما أسماه جانبا أساسيا من جوانب اتفاق بروكسل والمتعلق بإنشاء عُصبة للبلديات الصربية في كوسوفو وميتوهيا، وأعرب عن خيبة أمله إزاء عدم تضمّن تقرير الأمين العام إشارات إلى أعمال البناء غير القانوني والاستيلاء على الأراضي في بردجاني، وارتفاع عدد الهجمات ذات الدوافع العرقية. وشدد أيضا على ضرورة الحفاظ على التراث الديني والثقافي، والتعجيل بعودة المشردين وإعادة إدماجهم. ودعا إلى المزيد من التفاعل فيما بين الطوائف الدينية، وأعرب عن استبشاره

بالتقدم المحرز في حالات الأشخاص المفقودين. وأخيراً، أعرب رئيس الوزراء عن الأسف لتصاعد التطرف في كوسوفو.

وأكد السيد تاتشي مجدداً رغبة كوسوفو في الانضمام في المستقبل إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي واعتزامها القيام بذلك. أما فيما يخص الانتخابات، فقد أشار بارتياح إلى مشاركة الصرب في شمال كوسوفو، وأضاف أن الجمود السياسي الذي أعقب العملية الانتخابية التي جرت في حزيران/يونيه لم يؤد إلى حدوث أي أعمال عنف.

وبشأن مسألة الاعتراف الدولي بسيادة كوسوفو، أفاد بأن ١٠٨ بلدان اعترفت بجمهورية كوسوفو. وقد أصبحت جمهورية كوسوفو عضواً في اللجنة الأولمبية الدولية، وتم قبولها مؤخراً في دأكار عضواً في المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

واختتم كلامه بإدانة الهجمات التي تشن أحياناً على الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وكرر تأكيد التزام كوسوفو بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار التطرف الديني.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من استمرار الأزمة السياسية والجمود المؤسسي، وحثوا الزعماء السياسيين على التوصل بسرعة إلى اتفاق كي يتسنى إنشاء برلمان كوسوفو وتشكيل حكومة جديدة.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغرض تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا. وأشار العديد من الدول الأعضاء إلى ضرورة الإسراع بإنشاء عصابة للبلديات الصربية تمشياً مع اتفاقات بروكسل. وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم لسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وقالوا إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتيح الأساس القانوني لحل أزمة كوسوفو. وأكدوا أيضاً على ضرورة أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جميع ما يلزم من موارد للاضطلاع بولايتها. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن التأييد لخفض تواتر تقارير البعثة ومناقشتها، وأثاروا مسألة إمكانية تعديل وجود الأمم المتحدة، في ضوء استقرار الحالة في كوسوفو.

ورحب بعض أعضاء المجلس بالالتزام الذي أعرب عنه وبالتدابير المتخذة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ولا سيما ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وشجع أعضاء المجلس القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على مواصلة تعاونهما مع سلطات كوسوفو على ضمان الأمن وتعزيز سيادة

القانون في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإن بعض المسائل لا يزال يبعث على القلق، ومن ذلك مسألة استخراج جثث من اختفوا خلال الحرب وتحديد هوياتهم وإعادة رفاتهم إلى ذويهم، كما حدث مؤخرا عندما اكتشفت جثث في قبر جماعي فأعيدت إلى الأسر المعنية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وهناك مسألة أخرى تتمثل في أن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم مجازر وفظائع خلال الحرب قد تأخر تقديمهم للعدالة، فضلا عن تأخر إنشاء المحكمة المتخصصة لتتولى التحقيق في الادعاءات بارتكاب جيش تحرير كوسوفو جرائم ضد الإنسانية.

آسيا

باكستان

أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حركة طالبان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر على مدرسة في بيشاور فأسفر عن قتل ١٤٠ مدنياً، منهم ١٣٢ طفلاً، وجرح العديد من الأشخاص. وأعرب الأعضاء عن تعازيهم لباكستان، حكومة وشعباً، وعن أملهم في تماثل الجرحى للشفاء في أقرب وقت. ورحبوا أيضاً بالجهود التي يبذلها شعب باكستان وقادته لحماية المدارس وطلابها.

أفغانستان

في البيان الصحفي الذي أصدره رئيس المجلس في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أدان الأعضاء بأقوى العبارات الهجوم الانتحاري الذي شُن ذلك اليوم في كابل على المعهد الفرنسي في أفغانستان وأدى إلى قتل وجرح العديد من المدنيين، والذي أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه.

ودعا أعضاء المجلس إلى تقديم مرتكبي مثل هذه الأعمال للعدالة. وأكدوا مجدداً أن ما من عمل إرهابي يمكن أن يوقف مسيرة إحلال السلام والديمقراطية والاستقرار التي تقودها القوى الأفغانية ويدعمها شعب أفغانستان وحكومتها والمجتمع الدولي.

وصوّت المجلس بالإجماع، في جلسته ٧٣٣٨ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، لصالح القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) المقدم من أستراليا بشأن بعثة الدعم الوطيد. ودُعي الممثل الدائم لأفغانستان، زاهر تانين، إلى إلقاء كلمة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت فشكر المجلس على اتخاذ هذا القرار الذي يؤكد من جديد إنجاز ولاية القوة الدولية

للمساعدة الأمنية ويرحب ببعثة الدعم الوطني غير القتالية لتدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها على أساس الاتفاقات المبرمة بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي الجلسة ٧٣٤٧ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مناقشة بشأن أفغانستان قدم خلالها نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في البلد خلال الانتقال السياسي. ورحب بالاتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية وشدد على أن حل النزاع الأفغاني سيكون سياسيا لا عسكريا.

وقال الممثل الخاص، في معرض حديثه عن الحالة الأمنية، إن أفغانستان قد سجلت في عام ٢٠١٤، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكبر عدد من القتلى والجرحى المدنيين منذ عام ٢٠٠٨، وذلك من جراء الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والعمليات العسكرية التي قامت بها أطراف النزاع. وأكد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تواصل العمل مع حركة طالبان بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في المسؤولية عن حماية المدنيين.

ووجه الممثل الخاص انتباه المجلس إلى بدء بعثة الدعم الوطني في ١ كانون الثاني/يناير، التي ستحل محل القوة الدولية للمساعدة الأمنية المنتهية ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. كما أبلغ المجتمع الدولي بالحالة المالية الصعبة التي يعاني منها البلد بسبب انخفاض إيراداته.

ووجه يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، انتباه المجلس إلى تأثير إنتاج الأفيون على التنمية والاستقرار في أفغانستان، حيث سُجلت زيادة نسبتها ٧ في المائة في المساحة المزروعة بالخشخاش في العام الماضي. وأوصى بضرورة إدماج جهود مكافحة المخدرات في استراتيجيات التنمية والأمن وضرورة إنجازها بوصفها جزءا من المساعدة الموحدة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢١٤٥ (٢٠١٤) لأن اقتصاد المخدرات غير المشروع آفة ليس لأفغانستان فحسب بل للمنطقة بأسرها.

وأخيرا، أعرب أعضاء المجلس والدول المشاركة عن تقديرهم للانتقال السلمي للسلطة من الرئيس المنتهية ولايته، السيد حامد كرزاي، وإنشاء حكومة وحدة وطنية يقودها الرئيس الجديد، محمد أشرف غني أحمدزي، ورئيس السلطة التنفيذية، عبد الله عبد الله.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في أعقاب الطلب الذي قدمته أستراليا إلى المجلس في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/872) والذي وقع عليه أيضا تسعة أعضاء آخرين في المجلس، عُقدت جلسة مفتوحة (الجلسة ٧٣٥٣) في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولدى افتتاح الاجتماع، لاحظ رئيس المجلس أن أحد الوفود أعرب عن عدم موافقته على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس. وأفاد ممثل ذلك الوفد بأنه ينبغي للمجلس ألا يعالج قضية حقوق الإنسان وأن الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو السبيل الأفضل للتوصل إلى حل. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين بسبب خطورتها وطابعها المنهجي، ولذلك ينبغي أن ينظر المجلس في هذه المسألة بشكل رسمي. ونظرا لاختلاف الآراء بشأن جدول الأعمال، تعين إجراء تصويت إجرائي، فأحال الرئيس المسألة على التصويت. وكانت النتيجة ١١ صوتاً مؤيداً، وصوتين معارضين، وامتنع عضوان عن التصويت، وبذلك أدرجت المسألة في جدول أعمال المجلس.

وقدم كل من تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وإيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إحاطة إلى المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد.

وقال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إن مناقشة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس الأمن يسمح بإجراء تقييم أشمل واتخاذ إجراءات أكثر شمولاً عند معالجة شواغل الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتحمل، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، المسؤولية عن حماية سكانها من أخطر الجرائم الدولية. وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي يتحمل أيضاً مسؤولية جماعية عن حماية السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعن النظر في الآثار الأوسع نطاقاً التي تترتب على الاستقرار في المنطقة نتيجة لخطورة الحالة المبلغ عنها في مجال حقوق الإنسان.

وأبلغ الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان المجلس بأن الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لها تأثير كبير على السلام والأمن الإقليميين. وأردف قائلاً إنه يجب، من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة، أن يكون هناك تحرك نحو الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإن المسألة تستحق أن يهتم بها مجلس الأمن اهتماماً كاملاً وأن يتخذ إجراءات بشأنها.

وعرض الاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، الذي نشر في شباط/فبراير ٢٠١٤، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ارتكبتها نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن تلك الانتهاكات تشمل عمليات القتل، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وأشار إلى أن اللجنة ترى أن بعض هذه الانتهاكات يمكن أن يشكل جرائم ضد الإنسانية.

ووصف المتكلمان الحالة الإنسانية المتردية في البلد، ودعيا إلى تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية.

وقال أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالح البند المقترح في جدول الأعمال، في ما أدلوا به من بيانات، إن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على نحو واسع النطاق ومنهجي، بما في ذلك حالات الاختطاف الدولية والاختفاء القسري والاتجار بالبشر، تبرر نظر المجلس في حالة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقال أولئك الأعضاء أيضا إنه ينبغي للمجلس أن يبقّي مسألة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد نظره.

وقال العضوان اللذان صوتا ضد إدراج قضايا حقوق الإنسان في جدول أعمال المجلس إن تلك القضايا ينبغي أن تُعرض على نظر مجلس حقوق الإنسان بدلا من مجلس الأمن.

وأكد العضوان اللذان امتنعا عن التصويت ضرورة التزام الدول بتعزيز وحماية حقوق مواطنيها. ومع ذلك، فقد دعيا إلى توخي الحذر عبر تجنب تسييس مسائل حقوق الإنسان، لا سيما وأن المجتمع الدولي كان في بعض الحالات التي ارتُكبت فيها انتهاكات مشهودة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان قد أعوزته الشجاعة حتى للتبليغ عنها. وتساءلا أيضا عما أسمىه اتباع المجلس سياسة الكيل بمكيالين في مسائل حقوق الإنسان وعن توقيت إثارة مسألة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

جمهورية إيران الإسلامية

في الجلسة ٧٣٥٠ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، في إطار البند المعنون "عدم الانتشار". وقدم التقرير الفصلي للجنة للفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وقال في معرض حديثه عن أنشطة اللجنة إنه لم ترد تقارير عن وقوع أي حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأشار إلى رفض طلب يتعلق برفع اسم كيان من قائمة الجزاءات. وشدد على المساعدة التي تواصل اللجنة تقديمها في تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة، وشجع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تقدم تقاريرها عن التنفيذ.

وبشأن المسألة النووية الإيرانية، أعرب عن سروره لملاحظة أن الأطراف المعنية في خطة العمل المشتركة قد جددت التزامها بمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق شامل. وأكد أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا تزال سارية تماماً في وقت تستمر فيه المفاوضات بين مجموعة الخمسة زائد واحد وجمهورية إيران الإسلامية.

وأثنى أعضاء المجلس على الدور الذي تضطلع به اللجنة، وأحاطوا علماً بتقارير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وأشادوا بالمثل الدائم لأستراليا الذي ترأس اللجنة على مدى العامين الماضيين. ورحبوا بمواصلة المفاوضات بين مجموعة الخمسة زائد واحد وجمهورية إيران الإسلامية في إطار خطة العمل المشتركة وشددوا على ضرورة أن تبذل الأطراف المعنية جهوداً للتوصل مبكراً إلى اتفاق شامل يعود بالنفع على الجميع. وكرر عدة أعضاء التأكيد على ضرورة التعاون بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أكدوا أن الجزاءات التي يفرضها المجلس ما زالت سارية. وذكر بعض الأعضاء أن جمهورية إيران الإسلامية لم تبدد بعد شك المجتمع الدولي في اقتصر برنامجها النووي على الأغراض السلمية. وقال أحد الأعضاء إن التأكيدات بأن جميع الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية لا تزال سارية المفعول أمر لا طائل منه.

مسائل مواضيعية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

في الجلسة ٧٣٤٣، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ترأس وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد، موسى فقيه محمد، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتطورها"، في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لأغراض صون السلام والأمن الدوليين"، وذلك في أعقاب الرسالة المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة (S/2014/879). وأدلى الأمين العام، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا، ببيان أمام المجلس.

وأكد الأمين العام أهمية مساهمات أفريقيا في أنشطة حفظ السلام وأشار إلى أن من المهم للغاية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتعاون فيما بينهما من أجل تحسين منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. ورحب بالتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بمجال السلام والأمن ذي الأهمية، شدد على ضرورة التدخل بمجرد ظهور الإشارات الأولى على وقوع أزمة من الأزمات. وأكد أيضا الحاجة إلى التكيف مع النزاعات في مراحل تطورها، وأشار إلى أنه قد طلب الشروع في إجراء استعراض لعمليات السلام سعياً لمواجهة التحديات المستجدة. وبالإضافة إلى ذلك، دعا إلى إقامة شراكات متينة، وإنشطة دور بالاتحاد الأفريقي وبالمنظمات دون الإقليمية، وتعزيز القدرات اللوجستية، وتحديد أساليب مبتكرة للتمويل.

أما الممثل السامي للاتحاد الأفريقي فأثنى على الشراكات الاستراتيجية بين كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ودعا إلى تعزيزها. وقال إن خطوات قد أُتخذت لتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. وسرد مساهمات الاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن الدوليين من خلال العديد من العمليات التي أصبح البعض منها عمليات للأمم المتحدة. وقال إن المبادرات الأفريقية وعمل الأمم المتحدة تكمل بعضها بعضا. وللأسف، عند الاضطلاع بعمليات تأذن بها الأمم المتحدة، يواجه الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية عقبة رئيسية تتمثل في التمويل. وحث المنظمين على تحقيق اتساق سياسي أكبر، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من المشاورات قبل اتخاذ القرارات، والتوصل إلى فهم مشترك للقضايا، وتقديم الدعم إلى العمليات التي تقودها أفريقيا. وينبغي أن تتفق المنظمتان على مجموعة من المبادئ التي تتمحور حول تولي أفريقيا زمام الأمور، وتحديد الأولويات، وتقاسم المهام، وتقاسم المسؤوليات وما إلى ذلك.

وأشاد أعضاء المجلس بالشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، شاركت ٢١ دولة في المناقشة وأثنت على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، ودعت إلى تعزيز هذا التعاون.

واعتمد المجلس بالإجماع بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/27) دعا فيه إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن؛ وأثنى فيه على الاتحاد الأفريقي على مساهماته؛ وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي عن السبل الكفيلة بتعزيز هذه الشراكة. وأثنى أعضاء المجلس على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك الأعمال التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد

الأفريقي، ودعوا إلى توسيع نطاقها في ضوء الحاجة إلى التكيف مع الأخطار الجديدة التي ظهرت. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أسفهم لأن مجلس الأمن أبقى الوضع الراهن على حاله فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام المشمولة بولايته.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود

في الجلسة ٧٣٥١، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ترأس وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد جلسة مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن: الإرهاب والجريمة العابرة للحدود"، بناءً على الرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، والتي أحال بها إليه المذكرة المفاهيمية ذات الصلة (S/2014/869). وأدى بيان أمام المجلس كل من جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وتيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وعرض وكيل الأمين العام تقرير الأمين العام (S/2014/9)، فأبرز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. وقال إن الجريمة العابرة للحدود تغذي الإرهاب بالأموال والأسلحة والدعم للتنقل عبر الحدود وزعزعة استقرار الدول. ودعا إلى زيادة الإلمام بالآثار المترتبة على تواطؤ الإرهاب والجريمة، وإعمال الحلول على نحو منهجي والتركيز على الأثر المترتب في البلدان والمناطق المتضررة. وقال إن عمليات السلام الأخيرة أصبحت في الآونة الأخيرة تدرج تحليلات بشأن الجريمة العابرة للحدود ضمن أعمالها المتعلقة بتخطيط مهامها، ودعا إلى ضرورة تحويل موضوع الإرهاب إلى جزء من العمل الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبخاصة من خلال البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام والأفرقة القطرية الموجودة في الميدان.

وتحدث المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي عن الأنشطة العابرة للحدود في أفريقيا، فقال إن هذه الأنشطة ساهمت في آن معا في اندلاع الصراعات وفي تعقيد الجهود اللاحقة لاحتواء الصراعات وتسويتها. ففي مالي، نشأت بيئة سائجة لأعمال الاتجار غير المشروع عبر الحدود؛ وتحول هذا البلد إلى ملاذ للجماعات الإرهابية والإجرامية. وفي منطقة الساحل، تُمول الجماعات الإرهابية من خلال عمليات خطف لطلب فدية والاتجار بالمخدرات. وفي الصومال، انتهزت حركة الشباب الفرصة لكسب أرباح من البيع غير المشروع للفحم؛ وفي وسط أفريقيا، استفاد جيش الرب للمقاومة من الصيد غير المشروع للفيلة والاتجار غير المشروع بقطع العاج.

ومضى يقول إن الاتحاد الأفريقي اتخذ عدة مبادرات للتصدي لهذه الحالات، كمبادرة عملية نواكشوط لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى؛ ومؤتمر قمة نواكشوط ذي الصلة الذي أعرب فيه المشاركون عن استعدادهم لإنشاء قوة تدخل سريع لدعم قوة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وآلية تبادل المعلومات والتنسيق للتصدي لحركة الشباب في القرن الأفريقي؛ ومبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة.

ثم قدم عدة توصيات، من بينها إشراك سكان المناطق الحدودية في تصميم المشاريع السريعة الأثر واستراتيجيات التعافي والتنمية؛ وتحسين الحوكمة في المناطق الحدودية؛ وخلق فرص عمل في المجتمعات المحلية؛ ومنع الصراعات المحتملة بتعزيز آليات الإنذار المبكر. وقال إن اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود تشكل الإطار التعاوني لتحويل المناطق الحدودية إلى مصادر لحفز النمو، وتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي والتكامل السياسي، وضمان كفاءة وفعالية الإدارة المتكاملة للحدود، والتصدي الجماعي للجريمة العابرة للحدود والإرهاب.

واعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، وهو أول قرار يتصدى للعدد المتزايد من الصلات التي أصبحت قائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسلّم المجلس بأن هذه الصلات قد تؤدي إلى تفاقم النزاعات وإلى تعقيد جهود منع نشوبها وحلها. وسلط أعضاء المجلس الضوء على الطلب الذي يدعو في القرار الأمين العام إلى أن يقدم تقريراً عن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمر الذي من شأنه أن يضع الأمم المتحدة في موقف أفضل يمكنها من أن تساعد الدول على شلّ قدرة الإرهابيين على الاستفادة من هذه الصلات. وشدد المجلس في هذا الصدد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز بناء قدرات الدول والدور التنسيقي الذي تقوم به الأمم المتحدة. واتفق أعضاء المجلس على أن التقاطع الواضح بين هاتين الظاهرتين في العديد من البلدان والمناطق في شتى أنحاء العالم يشكل قوة مزعزة للاستقرار ويعوق التنمية. وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق، لضمان الامتثال للاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، وتحسين الحوكمة. وذكر بضعة من أعضاء مجلس الأمن أنهم يميزون بين دوافع الإرهابيين ودوافع المجرمين، إضافة إلى أن طبيعة مختلف النظم القانونية المستخدمة للتصدي لهما تختلف من نظام قانوني لآخر. وأوصى بعض أعضاء مجلس الأمن بأنه يمكن تعزيز ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية بما يحول لها جمع

المعلومات المتعلقة بالتهديدات وتحليلها وبناء قدرات الحكومات المضيفة على إحباط الأنشطة غير المشروعة. وشاركت في المناقشة ٣٧ دولة، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن في جلسته ٧٣٣٢ مناقشة مفتوحة بشأن المسائل المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. وأجريت المناقشة متابعة لتقرير الأمين العام السنويين (S/2014/546 و S/2014/556، على التوالي) والرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2014/826) ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2014/827) ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2014/829).

وشارك في الجلسة ممثلو البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا، وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وعرض القاضي ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقريره، وقدم إلى المجلس إحاطة عن استراتيجية إنجاز عمل المحكمة. وقال إن تأخيرات قد حدثت في عدد من القضايا. وذكر أن أسباب التأخير شملت تنحية أحد القضاة في قضية فويسلاف شيشيلي الذي أفرج عنه بسبب سوء حالته الصحية، وأسباباً إنسانية تتعلق بمتهمين كبار في العمر، مثل راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش.

وقدم كذلك رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي فاغن يونس، عرضاً سلط فيه الضوء على التقدم المحرز. وذكر أن المحكمة قد أصدرت حكماً في الاستئناف المقدم في قضية بيزيمونغو، وثلاثة أحكام في حق أربعة أشخاص. ومنذ إنشاء المحكمة، بلغ عدد الذين اختتمت إجراءات الاستئناف بشأنهم ٥٥ شخصاً؛ والقضية الوحيدة المتبقية هي قضية نيراماسوهوكو وآخرون - قضية "بوتاري" - التي يُحاكم فيها ستة أشخاص. وأشار إلى مشكلة نقل الأشخاص المفرج عنهم بعد تبرئتهم أو إدانتهم. فلم توافق أي دولة على نقلهم إليها رغم النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن في هذا الصدد. وبلجيكا هي البلد الوحيد الذي منح تأشيرة لم شمل أسرة للجنرال نديلدييماننا.

وقدم المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيرج براميرتز، معلومات مستكملة بشأن الأحكام. وأشار إلى انتهاء العمل في ما يتعلق بمحاكمة رادوفان كاراديتش؛

وقال إن المحكمتين الوحيدتين المتبقيتين في قاعة المحاكمات هما محاكمتا ملاديتش وهاديتش. وما زالت مسألة تعويض الضحايا لم تعالج بعد.

وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أحكاماً بشأن عدة مسؤولين روانديين تدينهم فيها بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبحسب أقوال حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة والمدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية، سيُنظر في وقت لاحق في القضية الأخيرة، وهي قضية بوتاري.

وأعرب أعضاء المجلس بدورهم عن تقديرهم للتقريرين المتعلقين بعمل المحكمتين.

وقال ممثل رواندا إنه قد ثبت بوضوح أن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال اغتصاب وعنف جنسي قد وقعت في هذا البلد، وأن إبادة جماعية قد وقعت ضد التوتسي. غير أن إن مجلس الأمن والمحكمة يجمان عن إطلاق هذا الوصف ويفضلان استخدام عبارات عامة مثل "الإبادة الجماعية في رواندا". وذكر أنه يرحب بالأحكام الصادرة، ولكنه يعرب عن أسفه للتأخيرات التي حدثت في عمل المحكمة ولتبرئة عدة متهمين، إضافة إلى أن تسعة من أصحاب العقول المدبرة للإبادة الجماعية لا يزالون طلقاء في الخارج. واختتم حديثه بالإشارة إلى ضرورة نقل محفوظات المحكمة إلى رواندا.

وأعرب ممثلو البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا عن تقديرهم لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأكدوا رغبتهم في مواصلة التعاون معها من خلال تبادل المعلومات وإصدار أحكام قضائية على الصعيد الوطني.

وأعرب ممثل صربيا عن أسفه للإجراءات المطولة وفترات الاحتجاز الطويلة التي شوهت صورة المحكمة. ووجه الانتباه إلى قضية فويسلاف شيشيلي، الذي سلم نفسه طوعا وظل محتجزا طوال ١٢ عاما دون إصدار حكم بحقه قبل أن يتم الإفراج عنه مؤقتا لأسباب صحية.

وقال ممثل كرواتيا إن الإفراج عن الصربي فويسلاف شيشيلي، لأسباب يفترض أنها صحية، أمر غير مقبول، حيث إنه ظل متمسكا بخطابه الداعي إلى الحرب واستخفافه بتهكم سافر بأعداد الضحايا التي لا تحصى، ونشره لخطاب يشيع الكراهية.

وأقر أعضاء المجلس والمشاركون في المناقشة بوجه عام بدور المحكمتين وبمساهمتهما، وبالتنفيذ التدريجي لآليات إنجاز عملهما. كما أعربوا عن أسفهم للتأخير في إنجاز أنشطة المحكمتين الذي كان موعده النهائي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ودعوا إلى التعجيل بالعملية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للعملية القضائية.

وفي الجلسة ٧٣٤٨، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وبالنظر إلى أن ولاية القضاة والمدعين العامين تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذ أعضاء المجلس قراراتين لتمديد ولايات القضاة والمدعين العامين في المحكمتين. ويمكن إنهاء بعض الولايات قبل موعدها إذا انجزت المحكمتان عملهما أو إذا اختُتمت قبل ذلك القضايا التي كلف بها القضاة. ومع أن القرار المتعلق بمحكمة رواندا (القرار ٢١٩٤ (٢٠١٤)) قد اتخذ بالإجماع، فإن القرار المتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (القرار ٢١٩٣ (٢٠١٤)) حصل على ١٤ صوتاً مؤيداً، وامتنع عن التصويت عضو واحد هو الاتحاد الروسي. وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى جملة أمور شملت حالات التأخير غير المقبولة في إصدار الأحكام، وإلى أخطاء في التخطيط في قضايا كان يتعين الانتهاء من النظر فيها قبل وقت طويل. وقال إن التأخيرات تثبت أن قضاة المحكمة لا يولون مجلس الأمن الاعتبار الواجب.

الهيئات الفرعية

في الجلسة ٧٣٣١، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين انتهت مدة عضويتهم (أستراليا والأرجنتين وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ) إحاطات نهاية الولاية بشأن اللجان التي تولوا رئاستها. وفي حين قال بعضهم إن النجاح حالفهم في أداء ولايتهم، فقد قال بعضهم الآخر إن صعوبات واجهتهم في أداء مهامهم.

الجلسة الختامية

في الجلسة ٧٣٥٢، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قدم أعضاء المجلس إحاطة عامة عن تنفيذ التدابير المبينة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507).

وكان الهدف من هذه الجلسة استعراض العمل الذي أنجز في الشهر الماضي بغية تحسين أساليب عمل المجلس، وأتاحت فرصة للإشادة بأعضاء المجلس المنتهية ولايتهم وهم أستراليا، والأرجنتين، وجمهورية كوريا، ورواندا، ولكسمبورغ.

واغتتم الأعضاء أيضاً مناسبة حلول آخر شهر في السنة لإجراء تقييم أشمل حيث استعرضوا العمل المُنجَز على امتداد الأشهر السابقة، ولتهنئة الرئيس وجميع أعضاء فريق تشاد على العمل الذي أنجز خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.